

# المملكة وقطر توقعان عدداً من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية

**الاتصالات المعاشرة بين الدين وأهمت بناءً على التلازم والتعاون ودعم القضايا العربية والإسلامية**

الذكيجي مجازاً رحباً للمشاركون من أجل دعم مسيرة المجلس في مختلف المجالات.

وقد اتفق العمالقات بين البدلين والشوارط والاتصالات الاباسرة على زيادة الحجمة بين البدلين والتقاضي على كفري من القضايا من خلال دعم القضايا العربية الإسلامية والناشون المثاليين بين المسلمين في كلّ قرير من القضايا المهمة، كما أن الملكة سلطنة عُمان تطوير المفاوضات مع جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون في جميع الجهات بما يعود بالخير والدفع على هذه البلدان.

من جانب آخر أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة قطر أحمد بن علي القحطاني ببيان انعقاد مجلس التنسيقي السعودي القطري لاجتماعه الأول يومي 10 و 11 ديسمبر ويرسخ العلاقات الأخوية والتعاونية والثقافية بين البلدين.

جاء ذلك في خطاب وجهه سفير خادم الحرمين الشريفين إلى عبد الله بن عبد العزيز وأخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في تقديره وتغزير مسيرة التعاون بين البلدين.

وقال الخطاب: إن إشكيل

**الجريدة - عوض ماتع الخطابي**

يعقد المجلس السعودي القطري مساء اليوم بقصر المؤتمرات بمدينة الرياض اجتماعاً رسمياً برئاسة سماحة السمو الملكي الأمير تايف بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وإلي عهد دولة قطر حيث يعقد اتفاقيات بين المملكة السعودية وبطبيعة مشتركة وبرؤساء مجلس الأمة والكونغرس واللجان النيابية والاقتصادية والرياضية والمالية في إطار تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات.

حيث تتميز العلاقات السعودية القطرية بأنها تقتصر على الجوانب السياسية والأمنية فقط بل شملت الوان اقتصادية والثقافية والرياضية والمالية حيث سهم البلدان إسهاماً فعالاً في قيام مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي بإنشائه وتحقيقه وضعيته فاعلية إذ يشتغل مجلس التعاون



المتناسبة لنمو الاستثمارات المشتركة وإزالة المعوقات والعقبات التي تواجه المستثمرين.

في ذات السياق عد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالقصيم عبد الله بن صالح العتيق إنشاء مجلس سعودي القطري المشترك خطوة حكيمه تهدف إلى دفع التعاون بين البلدين الشقيقين برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأخيه سمو الشيخ محمد بن كلية آل ثاني أمير دولة قطر.

وقال العتيق: (إن مجلس التنسيق المشترك يجسد العلاقة التاريخية الاستراتيجية بين البلدين ويخدم مسيرة الأخوة الصادقة كما يحسن تواصل المصالح والمنافع المشتركة بين الشعرين الشقيقين).

وأكد أن ما يعزز من هذا التوجه إن رئاسة مجلس التنسيق السعودي القطري أنسنتت على أعلى المستويات لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وسمو الشيخ نعيم بن حمد آل ثاني ولي العهد بدوره قطر.

وعبر عن طموح رجال الأعمال السعوديين في أن يشهدون في زيادة فرص الشراكة التجارية والاستثماري بين دول مجلس التعاون الخليجي عامه والمملكة وقطر على وجه الخصوص بما يحقق الرفاهية والتنمية الاقتصادية الشاملة والقدرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالقصيم أن الاهتمام بدعم وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية يرسّخه أحد الأهداف الاستراتيجية لل مجلس سوف يعزز من إسهامات هذا القطاع في إقامة مشاريع اقتصادية عملاقة بين الدولتين خصوصاً في مجال الصناعات القائمة على النفط والغاز وتغطية موارد الطاقة إذا وضعت في الحسبان تغير المناخ العربي السعودية في مجال إنتاج النفط، وتغير قدر في مجال إنتاج الغاز الطبيعي.

عبدالعزيز وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولبي عذر قطر يعكس اهتمام القيادة السياسية في الدارين بتطوير العلاقات والدفع بها نحو الأمام حيث أوكلت لهذا المجلس مهمة تقوير العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والإسلامية وغيرها من المجالات الأخرى التي تقضيها مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين).

وعبر عن الأمل في أن يخرج الاجتماع الأول لمجلس التنسيق بآيات عمل محددة تخدم وتحفز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وبخاصة الاقتصادية لها، وأن يسرّب عن تطلع مجلس المعرف السعويبي بصفته ممثلأً لقطاع الأعمال السعودي لأن يقوم مجلس التنسيق السعودي القطري بتقديم التسهيلات والدعم لمساعدة وجود قطاع الأعمال في البلدين وأن يشجع على تعزيز فرص الشراكة التجارية والاستثمارية، بحيث يدخل التعاون الاقتصادي مدخلاً منها وحلقة رئيسة من حلقات التكامل بين البلدين، ورأى أن أرقام التبادل التجاري بين البلدين لا تعكس قدرة وأمكانات البلدين ولا حجم الفرص المتاحة لذا فإن الدور الأكبر يقع على عاتق مجلس التنسيق في تهيئة البيئة